

## الإفصاح عن معيار تغطية السيولة - 31 ديسمبر 2025

### مقدمة:

تم إعداد الإفصاح عن معيار تغطية السيولة عملاً بتعيم بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/345) الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3).

ويهدف تطبيق هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط مؤثر لمدة 30 يوماً.

### تعريف:

معيار تغطية السيولة هو نسبة من قيمة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة للأيام الـ30 التالية.

وتتقسم الأصول السائلة عالية الجودة إلى فئتين: "المستوى الأول" و"المستوى الثاني" ، حيث يطبق على أصول المستوى الثاني حد أقصى قدره 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة، ويتم احتساب أصول المستوى الثاني بعد تطبيق الاستقطاعات المفروضة من قبل بنك الكويت المركزي ، كما يتم تطبيق حد أقصى قدره 15% على أصول المستوى الثاني/الفئة (ب) من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويكون إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة هو الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة والتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بعد الأخذ بمعاملات التدفق النقدي الخارج المحددة من قبل بنك الكويت المركزي (القيمة الأدنى بين إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة و75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة).

### نطاق التقارير المقدمة إلى الهيئات الرقابية:

يتعين على البنوك الالتزام بالنسب المقررة كحد أدنى بشكل يومي ومستمر. كما يتطلب تقديم تقرير معيار تغطية السيولة على مستوى البنك وكذلك بشكل منفرد لعملة الدينار الكويتي ولأية عملة مؤثرة أخرى والتي تبلغ 5% أو أكثر من إجمالي التزامات البنك. ويتم إعداد التقرير كما في آخر يوم في الشهر، بالإضافة إلى تقرير مجمع يبين نسبة معيار تغطية السيولة لجميع أيام العمل في الشهر.

### سياسة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة:

يخضع الإطار العام الخاص بعمليات إدارة السيولة لمبادئ الحوكمة وإرشادات سياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتبيّن هذه السياسة المهام والمسؤوليات على مستوى البنك بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة وتقدم لمحة عامة عن العمليات والإجراءات التي تشمل اختبارات الضغط التي تتم بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

تقع مسؤولية إدارة السيولة على إدارة الخزينة تحت إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO)، تماشياً مع التوجيهات الداخلية للبنك والتعليمات الرقابية. كما تغطي سياسة السيولة أيضاً خطط الطوارئ للتعامل مع أية أزمات في السيولة. وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتبعها اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

### استراتيجية التمويل:

يحفظ البنك بقاعدة تمويل متعددة ومستقرة. وتهدف استراتيجية البنك إلى توسيع الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات، وكذلك قاعدة الأعمال المصرفية الدولية. وتعمل كل من إدارة الخزينة ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات في تنسيق وثيق بينها لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية في التمويل.

وتعاون إدارات العمل لدى البنك معاً لتعزيز عملية إدارة السيولة من خلال تعزيز الميزانية العمومية في كافة الأعمال المصرفية مع الحفاظ على المعايير المحلية والدولية لإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال.

### تحليل النتائج:

بلغ متوسط الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك 955 مليون د.ك خلال الثلاثة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بعد تطبيق الاستقطاعات مقابل متوسط صافي التدفقات النقدية الخارجية البالغة 384 مليون د.ك نتج عنها متوسط نسبة معيار تعطية السيولة .%249.08.

وتتألف الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك بشكل أساسي من أصول المستوى الأول والتي تتكون من الأموال النقية والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وأدوات الدين السيادية، وكذلك أصول المستوى الثاني التي تتكون من أدوات الدين السيادية وأسهم الملكية التي تستوفي المعايير المطلوبة في التعليمات. وقد شكلت التدفقات النقدية الخارجية التي تتكون من الالتزامات غير المضمونة لغير عملاء التجئة نسبة 65.25% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجية، بينما شكلت التدفقات النقدية الخارجية التي تتكون من التزامات عملاء التجئة والم المشروعات الصغيرة نسبة 16.51% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجية. أما التدفقات النقدية الناشئة عن المشتقات فكانت عبارة عن عقود صرف أجنبى.

والجدول المرفق لنموذج الإفصاح عن معيار تعطية السيولة هو متوسط جميع أيام عمل الفترة التي أعدت عنها التقارير خلال الربع الرابع من العام 2025.

جدول رقم (6) : نموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط)	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط)	البيان	م
الأصول السائلة عالية الجودة:			
<b>955,326</b>	<b>956,233</b>	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)	1
التدفقات النقدية الخارجية:			
<b>210,389</b>	<b>1,291,203</b>	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	2
-	-	الودائع المستقرة	3
210,389	1,291,203	الودائع الأقل استقراراً	4
<b>831,616</b>	<b>1,518,310</b>	الودائع والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عمالء التجزئة باستثناء ودائع عمالء المشروعات الصغيرة	5
8,617	34,468	الودائع التشغيلية	6
822,999	1,483,842	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	7
-	-	الالتزامات المضمونة	8
<b>84,981</b>	<b>192,021</b>	التدفقات النقدية الخارجية الأخرى، منها:	9
73,088	73,088	النائمة عن المشتقات	10
0	0	النائمة عن الأوراق المالية والأوراق التجارية المدعومة بأصول (بافتراض عدم التمكن من إعادة التمويل)	11
11,893	118,933	خطوط الائتمان والسيولة المزمرة	12
0	0	الالتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	13
<b>147,447</b>	<b>2,948,937</b>	تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	14
<b>1,274,434</b>		إجمالي التدفقات النقدية الخارجية	15
التدفقات النقدية الداخلة:			
-	-	معاملات الإقراض المضمونة	16
817,742	1,023,176	التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن القروض المنتظمة	17
73,146	73,146	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	18
<b>890,887</b>	<b>1,096,322</b>	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	19
القيمة بعد التعديلات		معايير تغطية السيولة	
<b>955,326</b>		إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)	20
<b>383,546</b>		صافي التدفقات النقدية الخارجية	21
<b>249.08%</b>		معايير تغطية السيولة	22